



التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في المنطقة العربية: القدرات المؤسسية والشراكات



زكريا، البالغ من العمر خمس سنوات، يشرح بلمة الإشارة كيفية هروبه من أعمال العنف في غزة.

UNICEF/d'Aki (2014)

معلومات أساسية

الأشخاص ذوو الإعاقة في المنطقة العربية هم من أكثر فئات المجتمع تعرضاً للتهميش، إذ يسجلون مستويات تحصيل علمي متدنية وتصب عليهم الاستفادة من نظم التأمين الاجتماعي، وفرص المشاركة محدودة بالنسبة إلى هذه الفئة ولا سيما الأشخاص الذين يواجهون بالأصل أشكالاً أخرى من الحرمان والتمييز، مثل التمييز القائم على نوع الجنس وعلى أساس الإعاقة في آن معاً.

وتتفاقم أوجه عدم المساواة في حالات النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية، وفي الأزمات الإنسانية، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة صعوبة أكبر في الحصول على المساعدة والخدمات وسبل العيش، مقارنة مع الفئات الأخرى. وكثيراً ما تزداد مخاوفهم بشأن سلامتهم بسبب انهيار التماسك الاجتماعي وتفكك الهياكل المجتمعية.

الأهداف

- 1- تعزيز آليات التنسيق الوطنية المعنية بالإعاقة لتحقيق التنمية الشاملة القائمة على الحقوق.
- 2- تشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية في عمليات وضع السياسات الوطنية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق أهداف التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.
- 3- تعزيز الشبكات المتعددة التخصصات والعبارة للحدود العاملة على إدراج مسائل الإعاقة وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 4- تكوين مخزون من المعارف والخبرات على الصعيد الإقليمي وتيسير تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة عبر تفعيل التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

التقدم المؤسسي وتحديات التنفيذ

في مؤتمر القمة الذي عقد في تونس يومي 22 و23 أيار/مايو 2004، اعتمدت جامعة الدول العربية

العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة، الذي يُعتبر وثيقة مرجعية أرست مجموعة من المبادئ والأهداف لتوجيه الجهود الوطنية بشأن الإعاقة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2006، اعتمد المجتمع الدولي **اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، ووقعت أو صادقت عليها 21 دولة عربية. وقد ولدت الاتفاقيتان زخماً أدى بالمنطقة العربية إلى تعزيز الالتزام بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع.

وتشير دراسة أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية، إلى تقدم كبير أحرزته المنطقة في هذا المجال عبر وضع الأطر القانونية والسياسات المتعلقة بالإعاقة. في المقابل، لاحظت الدراسة أن هذا التقدم والالتزامات المؤسسية لم تترجم بتحسين فعلي على أرض الواقع. وفي ما يلي بعض أسباب الفجوة القائمة بين السياسات والممارسات:

- **النقص في القدرات والمعارف المؤسسية** الذي يحد من قدرة الحكومات على تنفيذ مختلف السياسات والأطر القانونية القائمة؛
- **عدم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة** والمنظمات المعنية بشكل كافٍ في عمليات وضع السياسات التي غالباً ما تتبع نمطاً غير شامل ومخصصاً لفئات معينة؛
- **الافتقار إلى البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة**، وإلى القدرات والأدوات المطلوبة لإجراء عملية رصد شاملة لهذه الفئة.

الشركاء

المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وجامعة الدول العربية، ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية، وهيئات الأمم المتحدة، لا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

تُقدر الميزانية لثلاث سنوات بمبلغ 972,510 دولارات.

التركيز الجغرافي

تشارك في تنفيذ هذا المشروع ست دول من الدول الأعضاء في الإسكوا هي الأردن، وتونس، والسودان، وفلسطين، ومصر، والمغرب. وستتبع أنشطة المشروع تصميماً يضمن توسيع نطاق الاستفادة منه لتشمل جميع البلدان العربية البالغ عددها 22 بلداً.

أنشطة المشروع

1- تعزيز قدرات المجالس الوطنية المعنية بالإعاقة

يتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في البلدان العربية تصميم أدوات ونهج تراعي خصائص هذه البلدان بما في ذلك في المجالات المتصلة بالإعاقة. وبالرغم من اختلاف أدوار المجالس الوطنية المعنية بالإعاقة بين بلدان المنطقة، تجمعها خصائص مشتركة تتطلب تعزيز القدرات في مجالات متشابهة. وسيساعد هذا المشروع على تقييم القدرات المؤسسية وتعزيزها، وتوفير الأدوات اللازمة لضمان مراعاة مسائل الإعاقة عند وضع خطط التنمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وستشمل الأنشطة:

- تقييم القدرات الوطنية، من خلال البحوث والبعثات الاستشارية؛
- تفعيل التعاون الثلاثي لتسهيل تبادل المعارف والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، عبر عقد حلقات عمل وجولات دراسية؛
- تنظيم دورات تدريبية لبناء القدرات، وتطوير المهارات والمعارف اللازمة لنشر الوعي بشأن مسائل الإعاقة؛
- إنشاء شبكة إقليمية من المختصين والخبراء.

2- توسيع نطاق الشراكات مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية

لا تزال قليلة الفرص المتاحة لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات وضع السياسات التي تؤثر على حياتهم، وبما أن المشاركة عامل أساسي لصون حقوق الإنسان وضمان فعالية السياسات، يهدف هذا المشروع إلى مساعدة البلدان على وضع الآليات المطلوبة لإجراء حوار شامل وفعال مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية، بما فيها تلك التي تُعنى بحقوق المرأة. وسيعمل على بناء قدرات هذه المنظمات وتوسيع نطاق مشاركتها في الحوار بشأن السياسات. وسيساعد تشكيل لجان متخصصة وتنظيم اجتماعات استشارية منتظمة على تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة بين البلدان العربية وسائر بلدان العالم.

وستشمل الأنشطة:

- تنظيم دورات تدريبية للمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في مجالي وضع برامج التوعية القائمة على الحقوق ووضع السياسات الشاملة لمسائل الإعاقة؛
- إجراء بحوث تهدف إلى تقييم القدرات والآليات المتاحة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية، وتحديد السياسات المناسبة والممارسات الجيدة بالاستناد إلى الدروس المستفادة على الصعيد العالمي؛
- عقد منتديات تضم مختلف الجهات المعنية (مثل الحكومات، وهيئات المجتمع المدني، والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات الدولية) وتهدف إلى تحديد الأولويات الوطنية ووضع (أو تعزيز) آليات المشاركة في عمليات وضع السياسات المتعلقة بالإعاقة.

3- تعزيز أدوات الرصد وجمع البيانات

تعزيز أدوات الرصد وجمع البيانات خطوة أساسية لضمان المساءلة، ووضع سياسات قائمة على الأدلة، وتنفيذ الالتزامات الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة. وسيقدم المشروع الدعم لآليات التنسيق الوطنية المتعلقة بمسائل الإعاقة بهدف تعزيز قدرات الرصد القائم على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية.

وسيوفر المشروع الدعم اللازم للحكومات في ما يتعلق بإصدار التقارير عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، وتقليص الأعباء الإدارية والتدخل في المهام. وستشمل الأنشطة عقد دورات تدريبية إقليمية حول عمليات الرصد الفعالة للسياسات القائمة على الحقوق والشاملة لمسائل الإعاقة.

الإنجازات المتوقعة

1- تفعيل آليات التنسيق الوطنية المتعلقة بمسائل الإعاقة لوضع السياسات الملائمة في المجالات ذات الأولوية، من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

2- تطوير القدرات وابتكار نهج جديدة لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية في تحديد المجالات ذات الأولوية ووضع السياسات الملائمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

3- دعم آليات التنسيق الوطنية المتعلقة بالإعاقة والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، لضمان اعتماد نهج فعالة ومتسقة لرصد عملية تحقيق أهداف التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولاية الإسكوا

لطالما بذلت الإسكوا جهوداً حثيثة في التعامل مع قضايا الإعاقة. فقد اضطلعت في عام 2014 بدور حاسم لاعتماد العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة، ولتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والجهات الأخرى المعنية بمسائل الإعاقة. وتعتبر الإسكوا الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة التي تعمل على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان العربية. ونتيجة الجهود المبذولة في مجالي الدعوة والبحوث، أنشأت الإسكوا شبكة إقليمية من الخبراء والمختصين في مجال الإعاقة، تضم ممثلين عن الحكومات، وجامعة الدول العربية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. وستكون هذه الشبكة شريكاً أساسياً في تنفيذ هذا المشروع. وقد أُنيت الإسكوا التزامها بعمل الفريق المشترك بين الوكالات لدعم اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي ترأسته في عام 2015، كما تربطها بهيئات الأمم المتحدة الأخرى صلات قوية. ستتيح لها تبادل المزيد من الخبرات.